Bousalham AISSAT ¹

**MOROCCAN PARLIAMENTARY HISTORY 1963-2016:
A STUDY OF THE STRUCTURE AND DEVELOPMENT OF THE
CONSTITUTIONAL POWERS OF PARLIAMENT**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.2-3.13>

Research Article

Received:

10/12/2020

Accepted:

04/01/2021

Published:

01/02/2021

This article has been
scanned by **iThenticate**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

This study attempts to provide a legal reading in the composition of the Moroccan Parliament in light of the transformation of the contents of the constitutional history of the Kingdom of Morocco from 1963 to the year 2011, as it will focus on the organizational transformations that the first chamber of the Moroccan Parliament defined.

Therefore, we will try to monitor the various elements of the development of the structure of the Moroccan House of Representatives, through a reading of the Moroccan constitutions and organizational laws, the development of power or the constitutional functions assigned to it, based on the constitutions and internal regulations of the House of Representatives.

Thus, this study constitutes a reference basis for understanding the Moroccan parliamentary history, for the House of Representatives in terms of its structure and the constitutional powers assigned to it.

Key words: The Constitution, Bicameralism, Parliament, Legislative Authority, Representative Practice.

¹ Researcher , Mohammed V University, Morocco, aiissatstudies2018@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0001-7748-8698>

التاريخ النيابي المغربي 1963-2016: دراسة في البنية وتطور السلط الدستورية للبرلمان

بوسلهام عيسات²

الملخص

تحاول هذه الدراسة تقديم قراءة قانونية في تشكيلة البرلمان المغربي في ضوء تطور مضامين التاريخ الدستوري للمملكة المغربية منذ سنة 1963 إلى غاية سنة 2011، حيث سيتم التركيز على التحولات التنظيمية التي عرفتها الغرفة الأولى بالبرلمان المغربي. لذلك سنسعى إلى رصد مختلف عناصر تطور البنية العددية لمجلس النواب المغربي من خلال قراءة في الدساتير المغربية والقوانين التنظيمية، وتطور السلط أو الوظائف الدستورية المسندة إليه، بناء على القوانين التنظيمية والأنظمة الداخلية لمجلس النواب. وبذلك تشكل هذه الدراسة أساساً مرجعياً لفهم التاريخ النيابي المغربي عبر التوقف عند مختلف التطورات التي عرفها البرلمان المغربي سيما الغرفة الأولى من حيث البنية العددية والسلط الدستورية المسندة إليها.

الكلمات المفتاحية: الدستور، الثنائية المجلسية، مجلس النواب، السلطة التشريعية، الممارسة النيابية.

المقدمة:

يعتبر البرلمان في الزمن الراهن إحدى المؤسسات السياسية الجوهرية داخل أي نظام سياسي ديمقراطي، لكونه الجهاز الذي يعكس مشاركة المواطنين والمواطنات في تدبير شؤونهم العامة عبر ممثليهم الذين ينتخبونهم عن طريق الاقتراع العام. وبشكل ذلك، آلية لدى المنتخبين من ممثلي الأمة، للقيام بالوظيفة التشريعية ومراقبة أعمال الجهاز التنفيذي، وجدير بالذكر بأن أهمية هذه المؤسسة الدستورية تختلف بحسب طبيعة النظام الدستوري لكل بلد. إذ أن الدستور يشكل المدخل الأساس لتحديد طبيعة النظام السياسي، وطبيعة العلاقة التي تجمع بين السلط.

لذلك ستشكل هذه المساهمة مجالاً لمقاربة التاريخ النيابي المغربي منذ سنة 1963 إلى غاية 2016 من خلال تحديد بنية البرلمان المغربي، وعلى وجه الخصوص الغرفة الأولى بصرف النظر عن ما إذا تبني المغرب نظام الغرفة الواحدة أو الثنائية المجلسية خلال فترات معينة، وكذا تطور السلط الدستورية المسندة إليه عبر التاريخ الدستوري للمملكة. حيث إن هذا التحليل سينطلق من رؤية دستورية، أي عبر الدساتير الستة للمملكة، من دستور سنة 1962 إلى غاية دستور 2011، بالإضافة إلى العناصر الأخرى المكونة للكتلة الدستورية من قوانين تنظيمية وأنظمة داخلية لمجلس النواب منذ سنة 1963.

ومنه، فإن مخرجات هذه الدراسة ستحاول الانطلاق من تساؤل إشكالي محوري كالتالي:

ماهي التحولات التي عرفها التأطير الدستوري لبنية البرلمان المغربي، وكذا تطور السلط الدستورية للبرلمان؟ ومن ثم سيتم معالجة هذه الدراسة عبر المحورين التاليين:

- تطور بنية النظام البرلماني النيابي بالمغرب؛
- تطور السلط الدستورية للبرلمان.

1. تطور بيئة النظام البرلماني النيابي بالمغرب

سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على التأطير الدستوري لبنية البرلمان المغربي منذ أول دستور للمملكة المغربية إلى غاية دستور المملكة لسنة 2011 (1.1)، و الإنتقال في الجزء الثاني من هذا المحور إلى محاولة تحديد بنية البرلمان في ضوء القوانين التنظيمية ذات الصلة (1.2).

وجدير بالذكر، إلى أن حدود هذه الدراسة ستقتصر على معالجة بنية البرلمان المغربي من خلال تسليط الضوء على الغرفة الأولى (مجلس النواب)، دون الإشارة للغرفة الثانية (مجلس المستشارين)؛ وذلك باعتبار أن التجربة البرلمانية

² الباحث، جامعة محمد الخامس، المغرب، aissatstudies2018@gmail.com

المغربية عبر التاريخ الدستوري قد عملت على تبني نظام الثنائية المجلسية في دساتير (1962-1996-2011) و نظام الغرفة الواحدة في دساتير (1970-1972-1992).

1.1: بنية البرلمان المغربي في ضوء الدساتير المغربية

انطلاقاً من التاريخ الدستوري للمملكة سنحاول أن نسلط الضوء على جوانب من التأطير الدستوري للبرلمان المغربي من خلال مختلف الدساتير الستة المتعاقبة للمملكة وذلك وفق البسط التالي:

دستور 1962 ii: جاء تنظيم البرلمان في الباب الثالث من دستور المملكة لسنة 1962 (الفصول 36-46)، حيث يقضي الفصل 36 إلى أن البرلمان يتكون من مجلس النواب ومجلس المستشارين، ويقضي الفصل 44 من نفس الدستور إلى أنه ينتخب أعضاء مجلس النواب لمدة أربع سنين بالإقتراع العام المباشر ويطلق عليهم إسم النواب، ويحدد قانون تنظيمي عدد النواب وطريقة انتخابهم وشروط القابلية للانتخاب وموانعها. ينتخب الرئيس وأعضاء المكتب كل سنة في مستهل دورة نونبر و ينتخب المكتب على أساس التمثيل النسبي لكل فريق.

دستور 1970 iii: تم الأخذ في دستور 1970 بنظام الغرفة الواحدة (مجلس النواب) iv ويقضي الفصل 43 من نفس الدستور بأنه ينتخب أعضاء مجلس النواب لمدة ست سنوات، ويطلق عليهم إسم النواب. يتركب مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام المباشر ومن أعضاء منتخبين من لدن جماعة ناختبة تتألف من مستشاري المجالس الحضرية والقروية ومن أعضاء منتخبين من لدن جماعات ناختبة تشتمل على المنتخبين بالغرف المهنية وعلى ممثلي المأجورين، ويبين قانون تنظيمي عدد النواب نواب كل فئة وطريقة انتخابها وشروط قابليتهم للانتخاب وموانعها، وينتخب رئيس مجلس النواب وأعضاء مكتبه كل سنة في بداية دورة أكتوبر وينتخب المكتب على أساس التمثيل النسبي لكل فريق.

دستور 1972 v: جاء تنظيم مجلس النواب في الباب الثالث من دستور 1972 (الفصول 36-43)، حيث يقضي الفصل 43 من ذات الدستور بأن مجلس النواب ينتخب أعضاؤه لمدة ست سنوات ويطلق عليهم إسم النواب، ينتخب ثلثا أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر و ينتخب الثلث الباقي من لدن هيئة ناختبة تتألف من أعضاء المجالس الحضرية والقروية ومن لدن هيئات ناختبة تتألف من المنتخبين بالغرف المهنية و ممثلي المأجورين. ويبين قانون تنظيمي عدد أعضاء مجلس النواب و عدد النواب الذين تنتخبهم كل هيئة ناختبة وطريقة الانتخاب و شروط القابلية للانتخاب وأحوال التنافي.

ويجرى انتخاب رئيس مجلس النواب وأعضاء مكتبه في بداية دورة أكتوبر وينتخب الرئيس لمدة ثلاث سنوات و باقي أعضاء المكتب لمدة سنة واحدة، و ينتخب المكتب على أساس التمثيل النسبي لكل فريق.

دستور 1992 vi: جاء تنظيم مجلس النواب في الباب الثالث من دستور 1992 (الفصول 36-43)، ويقضي الفصل 43 من الدستور بأنه ينتخب أعضاء مجلس النواب لمدة ست سنوات ويطلق عليهم اسم النواب، ينتخب ثلثا أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر و ينتخب الثلث الباقي من لدن هيئة ناختبة تتألف من أعضاء المجالس الحضرية والقروية ومن لدن هيئات ناختبة تتألف من المنتخبين بالغرف المهنية و ممثلي المأجورين.

ويبين قانون تنظيمي عدد أعضاء مجلس النواب و عدد النواب الذين تنتخبهم كل هيئة ناختبة وطريقة الانتخاب و شروط القابلية للانتخاب وأحوال التنافي.

وينتخب مجلس النواب رئيسه لمدة ثلاث سنوات وينتخب أعضاء مكتبه لمدة سنة على أساس التمثيل النسبي لكل فريق.

دستور 1996 vii: تم التنصيص في دستور سنة 1996 على البرلمان في الباب الثالث منه (الفصول 36-44) وقد تم الأخذ بنظام المجلسين (مجلس النواب- مجلس المستشارين)، حيث يقضي الفصل 37 منه بأنه ينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات، وتنتهي عضويتهم عند افتتاح دورة أكتوبر من السنة الخامسة التي تلي انتخاب المجلس، ويبين قانون تنظيمي عدد أعضاء مجلس النواب ونظام انتخابهم وشروط القابلية للانتخاب وأحوال التنافي ونظام المنازعات الانتخابية.

وينتخب رئيس مجلس النواب أولاً في مستهل الفترة النيابية ثم في دورة أبريل للسنة الثالثة من هذه الفترة، وذلك لما تبقى منها، وينتخب أعضاء المكتب المجلس لمدة سنة على أساس التمثيل النسبي لكل فريق.

دستور 2011 viii: تبني دستور المملكة لسنة 2011 نظام الثنائية المجلسية حيث عنوان الباب الرابع منه بالسلطة التشريعية وتم تنظيم البرلمان في عدد من الفصول (الفصول 60-69)، وينص الفصل 62 منه إلى أنه ينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات، وتنتهي عضويتهم عند افتتاح دورة أكتوبر من السنة الخامسة التي تلي انتخاب المجلس.

يبين قانون تنظيمي عدد أعضاء مجلس النواب، ونظام انتخابهم ومبادئ التقسيم الانتخابي، شروط القابلية للانتخاب وحالات التنافي وقواعد الحد من الجمع بين الانتدابات ونظام المنازعات الانتخابية.

ينتخب رئيس مجلس النواب وأعضاء المكتب و رؤساء اللجان الدائمة ومكاتبها، في مستهل الفترة النيابية، ثم في سنتها الثالثة عند دورة أبريل لما تبقى من الفترة المذكورة، ينتخب أعضاء المكتب على أساس التمثيل النسبي لكل فريق.

استنادا لما تقدم ذكره من تأطير دستوري لبنية البرلمان المغربي سيما في الجانب المتعلق بمجلس النواب والذي كما سبقت الإشارة إلى أن حدود هذه الدراسة ستركز على الغرفة الأولى بصرف النظر عن تبني النظام الدستوري المغربي لنظام الثنائية المجلسية في دساتير (1962-1996-2011)، يمكن تقديم بعض الملاحظات:

الملاحظة الأولى: كقاعدة عامة كرسست الدساتير المغربية المتعاقبة مبدأ سيادة الأمة كمبدأ دستوري، حيث تقرر مجموع فصول الدستور إلى أن السيادة للأمة ويستمد أعضاء مجلسي البرلمان نيابتهم من الأمة وحققهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه^{ix}، ومنه فإن مصدر شرعية النيابة لدى النائب هو الأمة باعتباره ممثلا لها كامتداد لما يعرف بالديمقراطية التمثيلية.

الملاحظة الثانية: من حيث متغير الولاية البرلمانية فيبدو بأن النظام الدستوري المغربي لم يستقر على مدة محددة وحيدة، حيث إنها عبر الدساتير المتعاقبة تتراوح ما بين ست سنوات كما تقرر بذلك دساتير (دستور 1970-دستور 1972-دستور 1992) وخمس سنوات (دستور 1996-دستور 2011) وأربع سنوات (دستور 1962).

1.2: بنية البرلمان في ضوء القوانين التنظيمية

تأتي القوانين التنظيمية في المرتبة الثانية بعد الدستور إستنادا للقاعدة المتداولة في مجال القواعد القانونية (مبدأ تدرج القوانين)، حيث إنها تعتبر من بين النصوص التفسيرية للدستور وتشكل إلى جانب النصوص الأخرى كتلة دستورية، لذلك فإن القوانين التنظيمية تخضع لمراقبة دستوريته وجوبا من قبل جهاز القضاء الدستوري الذي يتبين من مدى مطابقتها لنصوص الدستور، على خلاف القوانين العادية التي لا تخضع لمراقبة دستوريته إلا بعد إحالتها من قبل الجهات التي خول لها الدستور صلاحية ذلك، ومن ثم فإن مراقبة دستورية القوانين العادية تكون بشكل إختياري عكس القوانين التنظيمية.

وبما أن الدساتير الستة المتعاقبة في التاريخ الدستوري المغربي، وكما يتبين انطلاقا من مضامينها المشار إليها أعلاه، تحيل في ما يتعلق بتحديد عدد أعضاء مجلس النواب، ونظام انتخابهم وشروط القابلية للانتخاب وحالات التنافي وغير ذلك من القواعد التي تعمل على تأطيرها.

فإن تحديد البنية العددية لمجلس النواب عبر التجارب الدستورية سيتم تحديدها في هذا الجنب انطلاقا من تسليط الضوء على القوانين التنظيمية التي تنظم عملية انتخاب أعضاء مجلس النواب منذ أول انتخابات تشريعية بالمملكة سنة 1962، وذلك وفق البسط التالي:

القانون التنظيمي لسنة 1963^x: يقضي القانون التنظيمي المذكور في الفصل الأول منه بأن مجلس النواب المنصوص عليه في الفصل 44 من الدستور من 144 عضوا، يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات بالاقتراع الأحادي الاسمي في دورة واحدة عن طريق التصويت العام المباشر حسب الأغلبية النسبية^{xi}، وحتى يتأتى لكل للشخص أن يكون منتخبا بمجلس النواب يجب أن يكون مقيدا في لائحة انتخابية وأن يكون قد بلغ من العمر خمسا وعشرين سنة كاملة في تاريخ الاقتراع^{xii}.

القانون التنظيمي لسنة 1970^{xiii}: ينص القانون التنظيمي المتعلق بتأليف مجلس النواب ونظام انتخاب أعضائه بأن مجلس النواب يتألف من 240 عضوا منهم 90 ينتخبون عن طريق التصويت العام المباشر و 90 تنتخبهم في نطاق العمالات والأقاليم هيئة متألّفة من أعضاء المجالس الجماعية و 60 تنتخبهم الهيئات الانتخابية لأعضاء غرف الفلاحة والصناعة التقليدية والتجارة والصناعة العصرية وممثلي الأجورين^{xiv}، وينتخب النواب لمدة ست سنوات^{xv}، وقد حدد القانون التنظيمي المذكور سن المنتخبين على مستوى مجلس النواب في خمس وعشرين سنة كاملة يوم تاريخ الاقتراع^{xvi}.

القانون التنظيمي لسنة 1977^{xvii}: يتألف مجلس النواب من 264 عضوا منهم 176 ينتخبون عن طريق التصويت العام المباشر و 48 تنتخبهم هيئة متألّفة من أعضاء المجالس الجماعية و 32 تنتخبهم الهيئات الانتخابية لأعضاء الغرف الفلاحية والغرف التجارية والصناعية وغرف الصناعة التقليدية و 8 أعضاء منتخبون من طرف هيئة متألّفة من ممثلي الأجورين^{xviii}، وقد حدد سن المترشحين في خمس وعشرين سنة كاملة تحتسب على أساس التقويم الميلادي يوم تاريخ الاقتراع^{xix}، وينتخب النواب الذين سبق ذكرهم لمدة أربع سنوات^{xx}.

القانون التنظيمي لسنة 1997^{xxi}: يتألف مجلس النواب من 325 عضوا ينتخبون بالتصويت العام المباشر عن طريق الاقتراع الفردي بالأغلبية النسبية في دورة واحدة^{xxii}، ويشترط في من يترشح لانتخابات مجلس النواب أن يكون ناخبا وألا يقل سنه في تاريخ الاقتراع عن 23 سنة شمسية كاملة^{xxiii}. وذلك لولاية برلمانية تحدد في خمس سنوات^{xxiv}.

القانون التنظيمي لسنة 2002^{xxv}: يتألف مجلس النواب من 325 عضوا ينتخبون بالاقتراع العام المباشر عن طريق الاقتراع باللائحة وفق الشروط التالية: 295 عضوا ينتخبون على صعيد الدوائر الانتخابية المحدثة طبقا لأحكام المادة 2

من القانون التنظيمي؛ 30 عضوا ينتخبون على الصعيد الوطني؛ يجري الانتخاب بالتمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية ودون استعمال طريقة مزج الأصوات والتصويت التفاضلي، غير أنه في حالة انتخاب جزئي وإذا تعلق الأمر بانتخاب عضو واحد يباشر الانتخاب بالتصويت العام بالأغلبية النسبية في دورة واحدة xxvi. و بخصوص السن المحدد للترشيح فقد أبقى هذا القانون على السن الذي حدده القانون التنظيمي لسنة 1997 وكذلك على نفس المدة المحددة للولاية البرلمانية.

القانون التنظيمي لسنة 2007 xxvii: بخصوص عدد أعضاء مجلس و السن المحدد لانتخابهم فإن هذا القانون التنظيمي لم يغير من البنية العددية المكونة لمجلس النواب بموجب القانون التنظيمي رقم 31.97 وأبقى على العدد المذكور في القانون السالف الذكر بل جاء بتعديلات جديدة على مستوى أبواب أخرى xxviii. وكذلك على نفس مدة الولاية المحددة بموجب الدستور xxix

القانون التنظيمي لسنة 2008 xxx: عمل القانون التنظيمي المذكور على إضافة باب عاشر مكرر عنون بالتصريح بالامتلاكات، ولم يغير من حيث طبيعة البنية العددية للأعضاء المنتخبين على مستوى مجلس النواب، وكذلك نفس متغير الولاية البرلمانية المحددة في خمس سنوات xxxi.

القانون التنظيمي لسنة 2011 xxxii: يتألف مجلس النواب من 395 عضوا ينتخبون بالاقتراع العام المباشر عن طريق الاقتراع باللائحة ويتوزعون كما يلي: 305 عضوا ينتخبون على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية المحدثة طبقا لأحكام المادة 2 من القانون التنظيمي المذكور، 90 عضوا ينتخبون برسم دائرة انتخابية وطنية تحدث على صعيد تراب المملكة.

يجري الانتخاب بالتمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية ودون استعمال طريقة مزج الأصوات والتصويت التفاضلي، غير أنه في حالة انتخاب جزئي وإذا تعلق الأمر بانتخاب عضو واحد، يجري الانتخاب بالتصويت العام بالأغلبية النسبية في دورة واحدة xxxiii. وتجدر الإشارة إلى أن القانون التنظيمي المذكور لم يحدد سنا معيناً للترشح لمجلس النواب بل اكتفى بأنه يشترط في كل من يترشح للعضوية في مجلس النواب بأن يكون ناخبا و متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية xxxiv، وذلك لمدة خمس سنوات xxxv.

القانون التنظيمي لسنة 2016 xxxvi: جدير بالذكر بأن القانون التنظيمي المذكور لم يعمل كذلك على تعديل البنية العددية المكونة لمجلس النواب بل إكتفى بتغيير و تتميم مواد أخرى xxxvii و كذلك الإبقاء على نفس مدة الولاية المحددة بموجب الدستور.

واستنادا لما تقدم ذكره في إطار تنظيم مضامين القوانين التنظيمية السالفة الذكر يمكن تضمين مجموعة من المعطيات في الجدول التالي حتى يسهل علينا تقديم مجموعة من الملاحظات بشأنها و ذلك وفق الصيغة التالية.

الجدول رقم 1 : تحديد البنية العددية لأعضاء مجلس النواب ونظام انتخابهم منذ 1963

القانون التنظيمي	عدد الأعضاء	سن الترشيح	مدة الولاية	نظام الانتخاب المعتمد
1963	144	25 سنة	4 سنوات	الاقتراع الأحادي الاسمي في دورة واحدة عن طريق التصويت العام المباشر حسب الأغلبية النسبية
1970	240	25 سنة	6 سنوات	التصويت العام المباشر
				تنتخبهم في نطاق العمالات و الأقاليم هيئة متألّفة من أعضاء المجالس الجماعية
				تنتخبهم الهيئات الانتخابية لأعضاء غرف الفلاحة و الصناعة التقليدية و التجارة والصناعة العصرية و ممثلي المأجورين
1977	264	25 سنة	4 سنوات	التصويت العام المباشر
				تنتخبهم هيئة متألّفة من أعضاء المجالس الجماعية
				تنتخبهم الهيئات الانتخابية لأعضاء الغرف الفلاحية والغرف التجارية و الصناعية وغرف الصناعة التقليدية
				أعضاء منتخبون من طرف هيئة متألّقة من ممثلي المأجورين
1997	325	23 سنة	5 سنوات	التصويت العام المباشر عن طريق الاقتراع الفردي بالأغلبية النسبية في دورة واحدة
2002	325	23 سنة	5 سنوات	الاقتراع العام المباشر عن طريق الاقتراع باللائحة بالتمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية ودون استعمال طريقة مزج الأصوات و التصويت التفاضلي
				ينتخبون على الصعيد الوطني
2007	الحفاظ على نفس التركيبة الواردة في القانون التنظيمي لسنة 2002			
2008	الحفاظ على نفس التركيبة الواردة في القانون التنظيمي لسنة 2002			
2011	395	18 سنة	5 سنوات	الاقتراع العام المباشر عن طريق الاقتراع باللائحة، وبالتمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية ودون استعمال طريقة مزج الأصوات والتصويت التفاضلي
				ينتخبون برسم دائرة انتخابية وطنية تحدث على صعيد تراب المملكة
2016	الحفاظ على نفس التركيبة الواردة في القانون التنظيمي لسنة 2011			

المصدر: تركيب الباحث بناء على المعطيات الموما إليها في القوانين التنظيمي

بناء على المعطيات الواردة في الجدول التفصيلي رقم (1)، و الذي يحاول أن يبين جانبا من تطور البنية العددية لمجلس النواب المغربي وكذلك تحديد طبيعة هذه التركيبة التي يتشكل منها يمكن تقديم الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: يظهر من خلال المعطيات المشار إليها من حيث البنية العددية لمجلس النواب منذ سنة 1963 إلى أنه لا يضم في جميع الولايات الأعضاء (النواب) الذين يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام المباشر، بل في القوانين التنظيمية لمجلس النواب لسنة 1970 يوجد فقط 90 عضوا يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع المباشر و 90 عضوا آخرين تنتخبهم على صعيد العمالات والأقاليم هيئة منتخبة عن أعضاء المجالس الجماعية، و 60 عضوا تنتخبهم الهيئات المنتخبة عن أعضاء الغرف الفلاحية والتجارة و الصناعة العصرية و ممثلي المأجورين.

ونفس الملاحظة يمكن أن تدرج بالنسبة للقانون التنظيمي لسنة 1977 حيث يتم انتخاب 176 عضوا بالتصويت المباشر، و 48 عضوا يتم انتخابهم من قبل هيئة متألّقة من أعضاء المجالس الجماعية، و 32 عضوا تنتخبهم الهيئات الانتخابية لأعضاء الغرف الفلاحية والغرف التجارية و الصناعية وغرف الصناعة التقليدية، و 8 أعضاء منتخبون من طرف هيئة متألّقة من ممثلي المأجورين.

وترجع هذه التوليفة المتنوعة التي يتكون منها مجلس النواب المنتخب خلال سنتي 1970 و 1977 بالنظر إلى تبني المملكة لخيار الغرفة الواحدة دون ما يعرف بالثنائية المجلسية.

الملاحظة الثانية: يلاحظ على مستوى الولاية التشريعية لسنة 2002 و 2007 و 2011 و 2016 اعتماد نمط الدائرة الوطنية، حيث إنه تم انتخاب ثلاثين مقعدا من مجموع المقاعد المخصصة خلال الولاية التشريعية السابعة والثامنة

التي بلغت في مجموعها 325 مقعدا، أما بخصوص الولايتين التشريعتين التاسعة والعاشرية فقد خصص للاتحاد الوطنية 90 مقعدا خصصت منها 30 مقعدا للشباب من كلا الجنسين البالغين من العمر 40 سنة في تاريخ الاقتراع من أصل 395 مقعدا المكونة لمجلس النواب.

2. تطور السلط الدستورية للبرلمان

سنحاول في هذا الجانب مقارنة تطور السلط الدستورية المسندة للبرلمان من خلال قراءة عمودية لمختلف دساتير المملكة أي منذ سنة 1962 إلى غاية الدستور السادس للمملكة لسنة 2011 (1.2)، ثم العمل على مقارنة هذه الأخيرة التزاما منها بتحديد الجانب المتعلق بمعالجة هذه المساهمة والتي أكدنا فيها بأننا سنقتصر فقط على الغرفة الأولى (مجلس النواب) دون الغرفة الثانية، ومن ثم فإن هذا التحليل سينطلق عبر تسليط الضوء على مختلف الأنظمة الداخلية المحددة لقواعد عمل و اشتغال عمل المجلس وعلاقاته بمختلف المؤسسات الدستورية الأخرى (2.2).

1.2: سلط البرلمان في الدستور.

يعتبر الدستور في إطار علاقته بالسلط، ذلك الإطار المرجعي الأسمى الذي يحدد صلاحية كل سلطة معينة، و يحدد مجالات اختصاصها و تدخلها، وحيث إن الحدود الموضوعية لهذا الجزء من الدراسة يرتبط بتحديد سلط البرلمان في ضوء الدستور، فإن التقسيم المنهجي سيتم في ضوء السلط الدستورية المخولة للبرلمان سيتم وفق ما يلي مع مراعاة الخصوصية التي تميزت بها كل مرحلة دستورية على حدة.

1.1.2: الوظيفة التشريعية

يعتبر التشريع من بين المجالات التقليدية التي تختص بها البرلمانات منذ السنوات الأولى لظهور البرلمان، وقد ارتبط وجود البرلمان بوجود هذه الوظيفة بالإضافة لمراقبة أعمال الحكومة التي تعتبر كذلك من الوظائف التقليدية. وعلاقة بالتجربة المغربية، فقد ميز أحد الباحثين في إطار مقارنته للقوانين المجسدة للوظيفة التشريعية التي يمارسها البرلمان من خلال القوانين التي تصدر عنه في مجالات اختصاصاته التي يحددها الدستور وقد أكد بأنها لا تتخذ شكلا واحدا بل يمكن التمييز فيها بين ستة أنواع أساسية: القوانين العادية؛ القوانين التنظيمية؛ النظام الداخلي لمجلسي البرلمان؛ قوانين المالية؛ قوانين الإطار؛ القوانين الدستورية؛ القوانين الإئتمانية (38).

1. القوانين العادية: تتميز القوانين العادية بصفة خاصة كونها تلك القوانين التي يختص بها البرلمان بموجب نص صريح في الدستور و الذي يحدد مجالات القانون، و تلك النصوص التي تتم الإشارة إليها بموجب فصول أخرى متفرقة من الدستور، وتجاوزا للإطراب في هذا الجانب سنقتصر فقط على مجال القانون المحدد بموجب الدستور للبرلمان دون الفصول الأخرى والتي يمكن أن تشمل بدراسة أخرى متعمقة بعد تطور هذه المقالة.

لذلك فإن الدساتير المغربية عملت على تحديد مجالات التدخل التشريعي للبرلمان في مجال القانون وجذير بالذكر بأن مجالات القانون قد توسعت خلال كل تجربة دستورية بالمغرب، ويلاحظ بأن المشرع الدستوري خلال دستور المملكة لسنة 2011 قد وسع من مجالات القانون بشكل مميز عن التجارب الدستورية الأخرى السابقة (39).

2. القوانين التنظيمية: تعتبر القوانين التنظيمية نصوصا قانونية ذات أهمية كبيرة من حيث درجتها حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد الدستور و تعتبر بمثابة نصوص تفسيرية للمقتضيات التي ينص عليها الدستور، وتخضع وجوبا لمراقبة القضاء الدستوري (المحكمة الدستورية) التي تتبين مدى مطابقتها للدستور.

وعبر التاريخ الدستوري المغربي فإن عدد القوانين التنظيمية قد اختلف من حيث بنيتها العددية، حيث إنه جاء في دستور سنة 1962 تسعة (09) قوانين تنظيمية، و في دستور 1970 ثمانية (08) قوانين تنظيمية، وفي دستور 1972 جاء التنصيب على سبعة (07) قوانين تنظيمية، أما بالنسبة لدستور 1992 فقد تضمن ثمانية (08) قوانين تنظيمية، في حين تضمن دستور 1996 تسعة (09) قوانين تنظيمية، ليبقى دستور 2011 الوثيقة التي جاءت بأكثر عدد من القوانين التنظيمية والتي حددت في اثنين وعشرين (22) قانونا تنظيميا مع الإشارة إلى أن القانون التنظيمي المنصوص عليه بموجب الفصل 145 من دستور 2011 فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة (03) قوانين تنظيمية وذلك بناء على قرار المجلس الدستوري الصادر بهذا الخصوص (40).

3. النظام الداخلي لمجلسي البرلمان: يعتبر النظام الداخلي لمجلسي البرلمان تلك الوثيقة التي يقوم بإعدادها كل مجلس من مجلسي البرلمان و الذي يعتبر مرجعا قانونيا محدد لقواعد عضوية و سير وعمل مجلس النواب أو مجلس المستشارين (41)، وفي هذا السياق لابد من الإشارة وكما تم إقرار ذلك سابقا بأن النظام الدستوري المغربي قد عمل خلال المحطات الدستورية الستة إما على العمل بنظام الغرفة الواحدة أو نظام الثنائية المجلسية حيث إنه في حالة وجود غرفة واحدة فإننا نكون أمام نظام داخلي واحد، و ستسمح لنا الفرصة في الجزء الثاني من الورقة من مقارنة مختلف الأنظمة الداخلية التي عرفت التاريخ النيابي المغربي.

كما إنه لابد من الإشارة إلى أن النظام الداخلي لمجلسي البرلمان لا يمكن العمل به بعد التصويت عليه من قبله، إلا بعد أن يوافق عليه القضاء الدستوري المختص و يقضي بعدم مخالفته لأحكام الدستور (42).

4. قوانين المالية: يعتبر التشريع المالي من بين المجالات التشريعية التي خص بها أيضا البرلمان في المغرب منذ التجربة الدستورية الأولى حيث إن دستور المملكة لسنة 1962 قد أشار لذلك في الفصل 53، بينما دستوري 1970-1972 نصا عليه في الفصل 49، ودستور 1992 قد أشار له في الفصل 49، وفي الفصل 50 بموجب دستور 1996، بينما دستور 2011 قد نص عليه في الفصل 75 منه.

5. قوانين الإطار: تعتبر قوانين الإطار تلك القوانين التي تضع إطارا عاما للأهداف الأساسية لنشاط الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية. والتي خول الدستور للبرلمان صلاحية التصويت عليها بالإضافة للمجالات الأخرى السالفة الذكر.

وبخصوص قوانين الإطار فحري بالذكر إلى أن دستور 1962 و 1970 و 1972 لا ينصان عليها، ومن ثمة فهي آلية مستحدثة بموجب دستور سنة 1992 و دستور 1996 ودستور 2011.

6. القوانين الدستورية: تتمثل هذه الإمكانية المتاحة للبرلمان كما أشار لذلك أحد الباحثين بأنها تلك الصلاحية المتاحة للبرلمان سواء بمبادرة منه أو إستجابة لطلب الملك في مراجعة الدستور 43.

وبالعودة للتاريخ الدستوري المغربي فإننا نجد بأن دستور 1962 قد خول للوزير الأول وللبرلمان حق التقدم بطلب مراجعة الدستور 44، ودستور 1970 قد خول لمجلس النواب إمكانية إقتراح مراجعة الدستور من قبل مجلس النواب بعد اتفاق ثلثي أعضائه على تقديم الاقتراح 45، بينما دستور 1972 قد خص هذه المبادرة للملك و لمجلس النواب 46، وبخصوص دستور 1992 فقد خول للملك و لمجلس النواب حق اتخاذ المبادرة قصد مراجعة الدستور 47، وأعطى بموجب دستور 1996 حق اتخاذ المبادرة قصد مراجعة الدستور للملك و لمجلس النواب ومجلس المستشارين 48، أما دستور 2011 فقد خصص حق اتخاذ المبادرة لمراجعة الدستور للملك ولرئيس الحكومة و لمجلس النواب ومجلس المستشارين 49، ويلاحظ بأن هذه الصياغة الواردة في هذا الدستور تشبه تلك الواردة في دستور 1962 حيث كان أيضا للوزير الأول حق التقدم بطلب مراجعة الدستور.

7. القوانين الإتفاقية: تعتبر القوانين الإتفاقية تلك القوانين التي يتم بموجبها الموافقة على الاتفاقيات الدولية بموجب قانون من قبل البرلمان بعد المصادقة عليها من طرف جلالة الملك طبقا للفصل 55 من دستور المملكة لسنة 2011. ويعتبر هذا المجال من المجالات الجديدة التي جاء بها دستور 2011 وذلك بالنظر لأهمية القانون الدولي الذي تمت الإشارة إليه في تصدير الدستور والذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من الدستور.

لكن هذا لا يلغي تدخل البرلمان في هذا المجال خلال الدساتير السابقة حيث كان للبرلمان دور الموافقة على المعاهدات التي تترتب عنها تكاليف تلزم مالية الدولة، حيث ظل الملك في الدساتير السابقة يوقع على المعاهدات و يصادق عليها ولا تستثنى منها إلا المعاهدات التي أشير لها 50.

2.1.2: الوظيفة الرقابية

تعتبر الوظيفة الرقابية إحدى المهام الأخرى التي يضطلع بها البرلمان و تتم ممارستها وفق مجموعة من الأدوات التي يسمح بها الدستور والقوانين ذات الصلة، وقد تفصل الأنظمة الداخلية للمجالس النيابية في هذه الأخيرة وتحدد طرق ومسطرة القيام بها، وحتى لا نخوض في بعض التمييزيات التي تقدم بها الفقه وعموم الباحثين، والتي تميز ما بين وسائل رقابة تترتب عنها مسؤولية الحكومة و وسائل أخرى لا تترتب عنها مسؤولية الحكومة. حيث في هذا الجانب سنقتصر على معالجة بعض الجوانب ذات الطبيعة الرقابية التي يقوم بها البرلمان عبر التاريخ الدستوري المغربي.

وبالعودة لدساتير المملكة لسنة 1962-1970-1972 نجده قد أشار إلى أنه تخصص جلسة في كل أسبوع لأسئلة أعضاء البرلمان و أحوبة الحكومة 51، ويلاحظ من خلال مقتضيات الفصول الثلاثة في دساتير المملكة بأن المشرع الدستور اكتفى فقط بالتنصيص على تخصيص جلسة أسبوعية لتوجيه الأسئلة لأعضاء الحكومة وأجوبة الحكومة، دون تحديد مدة زمنية تقيد الحكومة في الرد على هذه الأسئلة.

لكن يلاحظ بأن المشرع الدستوري قد استدرك ذلك في دستوري 1992 و 1996 بتحديد مدة زمنية محددة لكي تدلي الحكومة بأجوبتها على الأسئلة المحالة إليها من قبل أعضاء مجلس النواب، عبر التنصيص بأنه يجب أن تدلي الحكومة بجوابها خلال العشرين يوما التالية لإحالة السؤال إليها 52.

بينما يظهر أن فلسفة المشرع الدستوري في سنة 2011 قد اختلفت عن ما عرفته الدساتير الخمسة حيث يلاحظ احتفاظ المشرع الدستوري بنفس مضامين الفصول الواردة في دساتير 1962-1970-1972-1992-1996 وإحالة الفقرة الأخيرة المحددة للمدة الزمنية التي يجب أن تدلي خلالها الحكومة بأجوبتها على أسئلة أعضاء مجلس النواب، بالفصل 100 من دستور 2011، و إضافة فقرة جديدة حلت محل هذه الفقرة بالفصل 82 من دستور 2011 تتعلق بتخصيص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين ومن بينها تلك المقدمة من قبل المعارضة، وكأن ذلك بمثابة إشارة لتقوية الأدوار الدستورية للمعارضة البرلمانية، وأن وجود المعارضة بالبرلمان لايعني بالضرورة القيام بالمعارضة

السياسية تجاه الحكومة، بل إن هذه الأخيرة عليها أن تضطلع بكامل أدوارها الدستورية تشريعا ومقاربة ودبلوماسية برلمانية⁵³.

ويظهر بناء على مقتضيات الفصل 100 من دستور 2011 بأن المشرع الدستوري احتفظ بنفس المقتضيات التي وردت في دستوري 1992 و1996 من حيث تخصيص جلسة أسبوعية لأسئلة أعضاء مجلسي البرلمان، وتحديد مدة الإداء بالجواب خلال العشرين يوما الموالية لإحالة السؤال إليها. مع إضافة جلسة شهرية تتعلق بتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة على أن تقدم الأجوبة خلال الثلاثين يوما الموالية لإحالة الأسئلة إلى رئيس الحكومة.

3.1.2: تقييم السياسات العمومية

يعتبر تقييم السياسات العمومية من بين الإختصاصات التي أوكلت مهمة القيام بها للبرلمان في عدد كبير من التجارب البرلمانية المقارنة، إلا أنه وبالنسبة للتجربة الفرنسية لم يتم التنصيب على ذلك إلا سنة 2008 بعد التعديل الدستوري على دستور 1958 بموجب الفصل 24 منه، حيث أصبح البرلمان يصوت على القانون ويراقب العمل الحكومي ويقيم السياسات العمومية.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة تقييم السياسات العمومية بالجمعية الوطنية الفرنسية أضحت عملية مؤسسية، حيث أن هيكله الجمعية الوطنية الفرنسية بموجب نظامها الداخلي تنص على ما يعرف بلجنة تقييم و مراقبة السياسات العمومية.

وبالعودة للتجربة المغربية، يعتبر تقييم السياسات العمومية من المستجدات التي جاء بها دستور المملكة لسنة 2011، بموجب الفصل 70 منه حيث يقضي بأنه "يصوت البرلمان على القوانين ويراقب عمل الحكومة و يقيم السياسات العمومية"، كما يقضي الفصل 101 من ذات الدستور في فقرته الثانية بأنه "تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية و تقييمها". وقد حدد النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2017، الجوانب المسطرية و الإجرائية التي تخول لمجلس النواب صلاحية ممارسة هذه الوظيفة الدستورية⁵⁴.

4.1.2: الوظيفة الدبلوماسية

تعتبر الوظيفة الدبلوماسية من حيث المبدأ العام إحدى الأدوار الجوهرية المنوطة برئيس الدولة والحكومة، حيث يعتبر جلالة الملك من بين الفاعلين الرئيسيين في مجال الدبلوماسية والسياسة الخارجية للمملكة باعتباره رئيسا للدولة، ويأتي بعده الفاعلون الآخرون كالحكومة والبرلمان.

وعلاقة بدور البرلمان في مجال الدبلوماسية فإن دستور المملكة لسنة 2011 أشار من خلال الحقوق الدستورية المخولة للمعارضة البرلمانية إلى دورها في المساهمة الفعلية في الدبلوماسية البرلمانية للدفاع عن القضايا العادلة للوطن ومصالحة الحيوية⁵⁵.

ومن المخرجات الفعلية للدور البرلماني في المجال الدبلوماسي، البعثات والزيارات المتبادلة على مستوى المنظمات و الاتحادات البرلمانية الدولية والقارية، كما أن تمثيل أعضاء مجلس النواب على مستوى الشعب الوطنية الدائمة التي تمثل المجلس على مستوى المنظمات المذكورة⁵⁶، بالإضافة إلى تشكيل ما يعرف بمجموعات الصداقة والأخوة البرلمانية مع برلمانات الدول الشقيقة والصديقة⁵⁷.

3. الممارسة النيابية في ضوء الأنظمة الداخلية لمجلس النواب

تعتبر الأنظمة الداخلية لمجلسي البرلمان جزءا لا يتجزأ من الكتلة الدستورية للمملكة، وذلك بالنظر لكونها تخضع للمراقبة الوجوبية الإلزامية من قبل القضاء الدستوري الذي يتأكد من مطابقة مضمونها للدستور⁵⁸.

وقد أكد دستور المملكة على ضرورة مراعاة التناقص والتكامل في مقتضيات النظامين الداخليين للمجلسين (مجلس النواب- مجلس المستشارين)، وذلك ضمانا وتحقيقا لنجاعة العمل البرلماني، وحيث إن الحدود الموضوعية لهذه الدراسة ستقتصر فقط على مجلس النواب دون مجلس المستشارين، ومن ثم سنحاول مقارنة مجموع الأنظمة الداخلية لمجلس النواب المغربي عبر التاريخ النيابي الدستوري للمملكة.

وحيث إنه يصعب تقديم طبيعة ممارسة الوظائف النيابية في مختلف الأنظمة الداخلية التي عرفها البرلمان المغربي، فإنه يمكن الإشارة بصفة عامة إلى أن النظام الداخلي يعتبر بمثابة نظام قانوني يحدد مجموعة من القواعد التي تتعلق بأهلية النواب وعدمها وكيفية تكوين وتشكيل مكتب مجلس النواب وتحديد اختصاصاته، بالإضافة لباقي المكونات الأخرى كالفرق (الكتل) والمجموعات النيابية والتعيينات، بالإضافة لتحديد عدد اللجان البرلمانية الدائمة وتكوين مكاتبها، وتنظيم جدول أعمال المجلس وعقد الجلسات العامة وتدير مناقشتها وكيفية التصويت، والتي تندرج ضمن المبادئ العامة التي تحدد قواعد سير أجهزة المجلس وكيفية سيرها.

كما ينظم كذلك الاختصاصات الجوهرية للمجلس بتحديد كيفية ممارسة الوظيفة التشريعية عبر تحديد كيفية دراسة مقترحات ومشاريع القوانين ومناقشتها والتصويت عليها سواء في اللجان أو الجلسة العامة، ومسطرة دراسة

ومناقشة قانون المالية والتصويت عليه... وكذا العلاقة مع الغرفة الثانية بالبرلمان، بالإضافة إلى تنظيم العلاقة ما بين الحكومة ومجلس النواب، وعلاقته بباقي المؤسسات الدستورية.

بالإضافة إلى المقتضيات الخاصة التي تنظم علاقة مجلس النواب ببعض المؤسسات وغيرها، والتنصيب على الأخلاقيات العامة المؤطرة لسلوك أعضاء المجلس والمقتضيات التي تتعلق بمراجعة النظام الداخلي. وبالعودة للحديث عن الأنظمة الداخلية لمجلس النواب، فيمكن تقديمها منذ سنة 1963 كما يلي:

- القانون الداخلي لمجلس النواب لسنة 1963، يتضمن إثنا عشر بابا تحتوي في مجموعها على 132 مادة؛
- القانون الداخلي لمجلس النواب لسنة 1970؛
- القانون الداخلي لمجلس النواب المصادق عليه في دورة أكتوبر 1977، يحتوي في مجموعه على 125 مادة؛
- القانون الداخلي لمجلس النواب لسنة 1985؛
- المصادق عليه من طرف المجلس خلال دورة أبريل بتاريخ 20 ماي 1985، يحتوي على كتابين يضم الأول منه ثلاثة عشر بابا، والكتاب الثاني يضم تسعة أبواب، و الكتاب الثالث يضم عشرة أبواب ، بمجموع 124 مادة؛
- النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 1995، يضم في مجموعه 307 مادة؛
- النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2004، كما صادق عليه مجلس النواب في جلسة 29 يناير 2004، يتضمن في مجموعه 180 مادة؛

- النظام الداخلي لمجلس النواب كما أقره مجلس النواب في جلسته المنعقدة في 1 غشت 2013 وجلسة 29 أكتوبر 2013، يتكون من سبعة أجزاء يضم كل واحد منها أبوابا بمجموع 249 مادة.
- النظام الداخلي لمجلس النواب كما أقره مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ 8 غشت 2017. والذي يتكون من عشرة أجزاء ويحتوي كل جزء على مجموعة من الأبواب بمجموع 369 مادة.

وبناء عليه، واستنادا لمختلف الأنظمة الداخلية المنظمة لاشتغال الغرفة الأولى في التجربة المغربية، وكما أشير لذلك آنفا بأن هذه الأخيرة تشكل جزءا من الكتلة الدستورية في النظام الدستوري، بكونها تخضع لمراقبة إجبارية وجوبية للقاضي الدستوري، وحيث إنه من الصعب أن يتم معالجة مضامين جميع الأنظمة الداخلية لمجلس النواب أو تحليلها بشكل دقيق في هذه الدراسة، فإننا سنكتفي بتقديم بعض الملاحظات العامة على أمل تخصيص دراسة أخرى تفصيلية للممارسة النيابية في ضوء الأنظمة الداخلية لمجلس النواب. وذلك وفق الآتي بيانه:

الملاحظة الأولى: يعتبر القانون أو النظام الداخلي لمجلس النواب ، بمثابة وثيقة قانونية مرجعية تحدد مجموعة من القواعد ذات الصلة بالغرفة الأولى، حيث إنها تسلط الضوء على مجموعة القواعد ذات الصلة بالعضوية وتحديد حالات التنافي... وتسلط الضوء على كيفية تشكيل أجهزة الغرفة الأولى من مكتب وفرق ومجموعات ولجان برلمانية... كما تحدد كفاءات اشتغال بعض الهيئات التنسيقية ذات الطبيعة السياسية كندوة الرؤساء على سبيل المثال، كما أنها تهتم بمجموع القواعد المسطرة التي تحدد كيفية ممارسة الغرفة الأولى لصلاحياتها واختصاصاتها الدستورية سواء تعلق الأمر بالتشريع أو مراقبة العمل الحكومي أو تقييم السياسات العمومية أو الدبلوماسية البرلمانية ، وطبيعة العلاقة التي تجمع المجلس (الغرفة الأولى) بباقي المؤسسات الدستورية (القضاء الدستوري- المجلس الأعلى للحسابات...إلخ)

الملاحظة الثانية: من خلال قراءة أفقية لمجموع مضامين الأنظمة الداخلية لمجلس النواب عبر التاريخ النيابي المغربي، يلاحظ بأن المواضيع أو المجالات المسطرية التي ينظمها هذا الأخيرة تتطور تبعا لتطور مضامين الدساتير المغربية، حيث إن الفلسفة العامة للقانون الداخلي لمجلس النواب لسنة 1963 تختلف على سبيل المثال عن تلك الواردة في مضمون النظام الداخلي لسنة 2017.

ويعتبر ذلك مسألة طبيعية، لأن المبادئ العامة التي تحددها الوثيقة الدستورية من حيث صلاحيات البرلمان المغربي قد تطور عبر التاريخ الدستوري للمملكة أي من سنة 1962 إلى غاية 2011، حيث إن التمحيص في مقتضيات الدساتير من سنة 1962 إلى غاية سنة 1996 و بمقارنتها مع دستور 2011 يظهر هناك مجموعة من الاختصاصات الجديدة التي خولها المشرع الدستوري للبرلمان كتحقيق السياسات العمومية و الدبلوماسية البرلمانية.

وبالعودة لمضامين النظام الداخلي لسنة 2013 وسنة 2017 يلاحظ بأنه تم تضمين هذه المعطيات الجديدة في النظام الداخلي وحدد مختلف المعطيات والمساطر التي تضمن لأعضاء مجلس النواب صلاحية القيام بها.

خلاصة تركيبيه

بناء على ما تم تقديمه في هذه المساهمة يمكن القول بأن تاريخ التجربة البرلمانية النيابية المغربية منذ سنة 1963 يبقى تاريخا متميزا، وذلك بالنظر إلى حجم التراكمات التي حققتها هذه التجارب العشرة من حيث طبيعة دور البرلمان كمؤسسة تشريعية كمبدأ عام، وأمن حيث الدور الذي لعبته الغرفة الأولى باعتبارها مؤسسة تمثيلية بامتياز تعبر عن سيادة الأمة التي يمارسها نيابة عنها ممثلوها على مستوى هذه الغرفة بصفة خاصة.

ومن خلال تتبع مختلف المحطات التي مر منها التاريخ النيابي للمملكة يلاحظ بأن الممارسة النيابية لا تتجاوز الخطوط والمسارات الكبرى التي تحددها دساتير المملكة عبر التاريخ الدستوري منذ سنة 1962 إلى غاية 2011، حيث إن هذا التطور أو الممارسة لا يعدو إلا أن يكون امتدادا لمجال الوظائف التي تحددها الدساتير.

ولعل ذلك ما يظهر بشكل جلي من خلال محاولتنا لمقاربة جانب من السلط الدستورية المخولة للبرلمان، حيث إنه على مستوى الممارسة الدستورية لم نكن نتحدث عن وظيفتي تقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية إلا بعد دستور 2011. ومن تم فحدود الوظائف المخولة للبرلمان منذ سنة 1963 إلى غاية سنة 2007 لم تكن تتجاوز الجانب المؤطر دستوريا على مستوى هذه الوظائف والمتعلق أساسا بالتشريع ومراقبة العمل الحكومي. لذلك يمكن في نهاية هذه المساهمة أن نخلص إلى بعض النتائج التالية، والتي لا تشكل في الحقيقة إلا امتداد لجانب من الملاحظات السابقة التي تم تسجيلها. والتي يمكن إدراجها كما يلي:

1. من حيث تبني نظام الثنائية المجلسية، عمل المغرب منذ دستور 1996 على تبني هذا الخيار بالنظر إلى أهمية ذلك في مواكبة التنظيم الجهوي بالمغرب، وعلى الخصوص بعد دستور 2011 من خلال دسرة الجهوية الموسعة كفلسفة سياسية للتنظيم الترابي، بما يقتضي وجود تمثيلية على مستوى البرلمان تمثل الوحدات الترابية وباقي الهيئات الأخرى تسمى بالمستشارين البرلمانيين على مستوى الغرفة الثانية؛
2. من حيث الوظائف الدستورية تجدر الإشارة إلى أن السلط الدستورية للبرلمان محددة بموجب الدستور، مع التفصيل في طرق ممارستها بموجب الأنظمة الداخلية لمجلسي البرلمان، اللذان يخضعان للمراقبة الوجوبية لفحص دستوريتهما من قبل المحكمة الدستورية، شأنهما شأن القوانين التنظيمية بما يوضح أهميتهما داخل الكتلة الدستورية؛
3. من حيث البنية العددية لمجلس النواب، تجدر الإشارة إلى أنه خلال تبني المغرب لنظام الغرفة الواحدة، كان يضم المجلس فئة تمثل منتخبي الجماعات المحلية (الترابية) والغرف المهنية وممثلي المأجورين بالإضافة للنواب المنتخبين بالإقتراع العام المباشر. بشكل يجعل من تركيبة هذه الغرفة فضاءا للتعبير عن مصالح مجموعة من الفئات (المواطنين- منتخبي الجماعات- الغرف المهنية- المأجورين...)، ويطلق عليهم إسم النواب على الرغم من وجود فئة منتخبة بشكل غير مباشر من قبل ممثلي الجماعات المحلية (الترابية) والغرف المهنية... وقد يودي ذلك للمساس بمبدأ سيادة الأمة بما يجعلها أمام درجتين؛
4. فيما يتعلق أيضا بدينامية البنية العددية لمجلس النواب، ومن أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وخصوصا في البرلمان، تم اعتماد نظام اللائحة الوطنية للنساء منذ الانتخابات التشريعية لسنة 2002، بمجموع 30 مقعدا مع الرفع من هذا العدد لستين (60) مقعدا خلال سنة 2011، بالإضافة لتعزيز حضور الشباب عبر تخصيص 30 مقعدا للشباب من كلا الجنسين أقل من أربعين سنة؛
5. نظام الثنائية المجلسية يسمح بوجود مجلسين، ومجلس النواب ينتخب بالاقتراع العام المباشر، حيث إن ذلك يعتبر بمثابة تفويض من قبل الأمة لسيادتها لمصلحة ممثليها بطريقة غير مباشرة عبر ممثليها، وهو ما يقوي من مبدأ سيادة الأمة كمبدأ دستوري، وامتداد للديمقراطية التمثيلية؛
6. تقوية الوظائف الدستورية للبرلمان المغربي (مجلس النواب) بشكل تدريجي منذ سنة 1962، بشكل تصاعدي، بما يكرس مواكبة المشرع الدستوري المغربي للوظائف الدستورية للمجالس النيابية على مستوى التجارب البرلمانية المقارنة، وتعزيز المسار الديمقراطي والمؤسسي للمملكة، و ويتجلى ذلك على وجه الخصوص في دستور 2011.

قائمة المراجع المعتمدة:

- دساتير المملكة المغربية:

- دستور المملكة لسنة 1962؛
- دستور المملكة لسنة 1970؛
- دستور المملكة لسنة 1972؛
- دستور المملكة لسنة 1992؛
- دستور المملكة لسنة 1996؛
- دستور المملكة لسنة 2011.

- القوانين التنظيمية:

ظهير شريف رقم 1.63.118 بشأن القانون التنظيمي لانتخاب أعضاء مجلس النواب، الجريدة الرسمية عدد 2033 مكرر 24 ذو القعدة 1382 (18 أبريل 1963)؛

- ظهير شريف رقم 1.70.206 بتاريخ 27 جمادى الأولى 1390 (31 يوليوز 1970) بمثابة القانون التنظيمي المتعلق بتأليف مجلس النواب و انتخاب أعضائه؛
- ظهير شريف رقم 1.77.177 بتاريخ 20 جمادى الأولى 1397 (9 مايو 1977) بمثابة القانون التنظيمي المتعلق بتأليف مجلس النواب و انتخاب أعضائه؛
- ظهير شريف رقم 1.97.185 صادر في فاتح جمادى الأولى 1418 (4 سبتمبر 1997) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب؛
- ظهير شريف رقم 1.02.187 صادر في 21 من ربيع الآخر 1423 (3 يوليو 2002) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 06.02 المتعلق بتغيير و تتميم القانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب؛
- ظهير شريف رقم 1.07.60 صادر في 3 ربيع الأول 1428 (23 مارس 2007) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 22.06 المغير و المتمم بموجبه القانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب؛
- ظهير شريف رقم 1.08.70 صادر في 20 من شوال 1429 (20 أكتوبر 2008) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 50.07 القاضي بتنظيم القانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب؛
- ظهير شريف رقم 1.11.165 صادر في 16 من ذي القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛
- ظهير شريف رقم 1.16.118 صادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 20.16 القاضي بتغيير و تتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛

- الأنظمة الداخلية لمجلس النواب:

- القانون الداخلي لمجلس النواب لسنة؛
- القانون الداخلي لمجلس النواب لسنة 1970؛
- القانون الداخلي لمجلس لسنة 1977؛
- القانون الداخلي لمجلس النواب لسنة 1985؛
- المصادق عليه من طرف المجلس لسنة 1985؛
- النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 1995؛
- النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2004؛
- النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2013؛
- النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2017.

- المؤلفات:

- أحمد بوز، البرلمان المغربي البنية والوظائف دراسة في القانون البرلماني المغربي، المجلة المغربية للعلوم السياسية و الاجتماعية، عدد خاص الجزء 8 ، دجنبر 2016، مطبعة المعارف الجديدة.
- قرارات المجلس الدستوري:
- قرار المجلس الدستوري رقم 966/15 بتاريخ 30 يونيو 2015.

الهوامش

- i تختلف التسميات التي تطلق على المجالس النيابية حسب التجارب المقارنة:
- التجربة الفرنسية (مجلس النواب- مجلس الشيوخ)؛
 - التجربة الألمانية (البوندستاغ- البوندسترات)؛
 - التجربة الأمريكية (مجلس النواب- مجلس الشيوخ)؛
 - التجربة البريطانية (مجلس النواب- مجلس اللوردات).
- ii الجريدة الرسمية عدد 2616 مكرر بتاريخ 22 رجب 1382 (19 ديسمبر 1962).
- iii ظهير شريف رقم 1.70.177 بتاريخ 27 جمادى الأولى 1390 (31 يوليوز 1970) بإصدار الأمر بتنفيذ الدستور، الجريدة الرسمية عدد 313 مكرر بتاريخ 28 جمادى الأولى 1390 (فاتح أغسطس 1970).
- iv الفصل 36 من دستور 1970.
- v ظهير شريف رقم 1.72.061 بتاريخ 23 محرم 1392 (10 مارس 1972) بإصدار الأمر بتنفيذ الدستور، الجريدة الرسمية عدد 3098 بتاريخ 28 من محرم 1392 (15 مارس 1972).

- vi ظهير شريف رقم 1.92.155 صادر في 11 من ربيع الآخر 1413 (9 أكتوبر 1992) بتنفيذ نص مراجعة الدستور، الجريدة الرسمية عدد 4172 بتاريخ 16 من ربيع الآخر 1413 (14 أكتوبر 1992).
- vii ظهير شريف رقم 1.96.157 صادر في 23 من جمادى الأولى 1417 (7 أكتوبر 1996) بتنفيذ نص الدستور المراجع، الجريدة الرسمية عدد 4420 بتاريخ 26 من جمادى الأولى 1417 (10 أكتوبر 1996).
- viii ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011).
- ix الفصل 37 من دستور 1962 / الفصل 36 من دستور 1970 / الفصل 36 من دستور 1972 / الفصل 36 من دستور 1992 / الفصل 36 من دستور 1996 / الفصل 60 من دستور 2011.
- x ظهير شريف رقم 1.63.118 بشأن القانون التنظيمي لانتخاب أعضاء مجلس النواب، الجريدة الرسمية عدد 2033 مكرر 24 ذو القعدة 1382 (18 أبريل 1963).
- xi الفصل الثاني من الظهير شريف رقم 1.63.118 بشأن القانون التنظيمي لانتخاب أعضاء مجلس النواب.
- xii الفصل 5 الظهير شريف رقم 1.63.118 بشأن القانون التنظيمي لانتخاب أعضاء مجلس النواب
- xiii ظهير شريف رقم 1.70.206 بتاريخ 27 جمادى الأولى 1390 (31 يوليو 1970) بمثابة القانون التنظيمي المتعلق بتأليف مجلس النواب و انتخاب أعضائه.
- xiv الفصل الأول من الظهير شريف رقم 1.70.206 بتاريخ 27 جمادى الأولى 1390 (31 يوليو 1970) بمثابة القانون التنظيمي المتعلق بتأليف مجلس النواب و انتخاب أعضائه.
- xv المادة 3 من الظهير شريف رقم 1.70.206 بتاريخ 27 جمادى الأولى 1390 (31 يوليو 1970) بمثابة القانون التنظيمي المتعلق بتأليف مجلس النواب و انتخاب أعضائه.
- xvi الفصل 7 من الظهير شريف رقم 1.70.206 بتاريخ 27 جمادى الأولى 1390 (31 يوليو 1970) بمثابة القانون التنظيمي المتعلق بتأليف مجلس النواب و انتخاب أعضائه.
- xvii ظهير شريف رقم 1.77.177 بتاريخ 20 جمادى الأولى 1397 (9 مايو 1977) بمثابة القانون التنظيمي المتعلق بتأليف مجلس النواب و انتخاب أعضائه.
- xviii الفصل 1 من الظهير شريف رقم 1.77.177 بتاريخ 20 جمادى الأولى 1397 (9 مايو 1977) بمثابة القانون التنظيمي المتعلق بتأليف مجلس النواب و انتخاب أعضائه.
- xix الفصل 7 من الظهير شريف رقم 1.77.177 بتاريخ 20 جمادى الأولى 1397 (9 مايو 1977) بمثابة القانون التنظيمي المتعلق بتأليف مجلس النواب و انتخاب أعضائه.
- xx المادة 3 من من الظهير شريف رقم 1.77.177 بتاريخ 20 جمادى الأولى 1397 (9 مايو 1977) بمثابة القانون التنظيمي المتعلق بتأليف مجلس النواب و انتخاب أعضائه.
- xxi ظهير شريف رقم 1.97.185 صادر في فاتح جمادى الأولى 1418 (4 سبتمبر 1997) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب.
- xxii المادة 1 من القانون التنظيمي رقم 31.97 يتعلق بمجلس النواب.
- xxiii المادة 4 من القانون التنظيمي رقم 31.97 يتعلق بمجلس النواب.
- xxiv الفصل 37 من دستور 1996.
- xxv ظهير شريف رقم 1.02.187 صادر في 21 من ربيع الآخر 1423 (3 يوليو 2002) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 06.02 المتعلق بتغيير و تتميم القانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب.
- xxvi المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 06.02 يتعلق بتغيير و تتميم القانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب.
- xxvii ظهير شريف رقم 1.07.60 صادر في 3 ربيع الأول 1428 (23 مارس 2007) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 22.06 المغير و المتمم بموجبه القانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب.
- xxviii راجع المادة الأولى من الظهير شريف رقم 1.07.60 صادر في 3 ربيع الأول 1428 (23 مارس 2007) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 22.06 المغير و المتمم بموجبه القانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب لمعاينة هذه التعديلات.
- xxix الفصل 37 من دستور 1996.
- xxx ظهير شريف رقم 1.08.70 صادر في 20 من شوال 1429 (20 أكتوبر 2008) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 50.07 القاضي بتنظيم القانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب.
- xxxi الفصل 37 من دستور 1996.
- xxxii ظهير شريف رقم 1.11.165 صادر في 16 من ذي القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.
- xxxiii المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 27.11 يتعلق بمجلس النواب.

xxxiv المادة 4 من القانون التنظيمي رقم 27.11 يتعلق بمجلس النواب. ومنه فإن السن الذي أصبح محددًا هو سن الرشد القانوني المحدد في 18 سنة شمسية كاملة.

xxxv الفصل 62 من دستور 2011.

xxxvi ظهير شريف رقم 1.16.118 صادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 20.16 القاضي بتغيير و تتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

xxxvii يمكن مراجعة القانون التنظيمي المذكور لمعاينة التغييرات و التتميمات المشار إليها.

38 أحمد بوز، البرلمان المغربي البنية و الوظائف دراسة في القانون البرلماني المغربي، المجلة المغربية للعلوم السياسية و الاجتماعية، عدد خاص الجزء 8 ، دجنبر 2016، مطبعة المعارف الجديدة، ص 83 وما بعدها.

39

- الفصل 48 من دستور 1962

- الفصل 45 من دستور 1970

- الفصل 45 من دستور 1972

- الفصل 45 من دستور 1992

- الفصل 46 من دستور 1996

- الفصل 71 من دستور 2011

40 قرار المجلس الدستوري رقم 966/15 بتاريخ 30 يونيو 2015.

42 - الفصل 43 من دستور 1962

- الفصل 42 من دستور 1970

- الفصل 42 من دستور 1972

- الفصل 42 من دستور 1992

- الفصل 44 من دستور 1996

- الفصل 69 من دستور 2011

43 أحمد بوز، البرلمان المغربي البنية و الوظائف دراسة في القانون البرلماني المغربي، مرجع سابق ص 113.

44 الفصل 104 من دستور 1962

45 الفصل 98 من دستور 1970

46 الفصل 98 من دستور 1972

47 الفصل 97 من دستور 1992

48 المادة 103 من دستور 1996

49 الفصل 172 من دستور 2011

50 الفصل 31 من دساتير 1962-1970-1972-1992-1996.

51 الفصل 59 من دستور 1962 / الفصل 55 من دستور 1970 / الفصل 55 من دستور 1972

52 الفصل 55 من دستور 1992 / الفصل 56 من دستور 1996

53 الفصل 10 من دستور 2011.

54 الباب السابع من النظام الداخلي لمجلس النواب من المواد 287 إلى 293.

55 الفصل 10 من دستور 2011.

56 المادة 298 من النظام الداخلي لمجلس النواب

57 المادة 303 من النظام الداخلي لمجلس النواب

58 الفصل 69 من دستور المملكة لسنة 2011.